مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٤ المجلد ١٤/ العدد ٢

سياسة عبد المحسن السعدون حِيال السلطة البريطانية في العراق
للمدّة ١٩٢٢ – ١٩٢٥م
((دراسة تأريخية في ضوء الوثائق العراقية))

أ. م. د سالم هاشم عباس أبو دله
أستاذ جامعي/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ كلية الطف الجامعة

البريد الإلكتروني Email : Figrfjddcxs3690@grail.com

الكلمات المفتاحية: عبد المحسن السعدون، السلطة البريطانية، بناء الدولة العراقية، المجلس التأسيسي العراقي، الانتخابات العامة.

كيفية اقتباس البحث

أبو دله ، سالم هاشم عباس، سياسة عبد المحسن السعدون حِيال السلطة البريطانية في العراق للمدّة ١٩٢٢ – ١٩٢٥م ((دراسة تأريخية في ضوء الوثائق العراقية)) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Abdul Mohsen Al-Saadoun's policy towards the British occupation in Iraq for the period 1922-1925. "A historical study in light of Iraqi documents"

Researcher: Prof. Dr Salem Hashem Abbas Abu Dallah
Teaching at Al-Taf University College

Keywords : Abdul Mohsen Al-Saadoun, British authority, building the Iraqi state, Constituent Assembly, general elections.

How To Cite This Article
Abu Dallah, Salem Hashem Abbas, Abdul Mohsen Al-Saadoun's policy towards the British occupation in Iraq for the period 1922-1925.A historical study in light of Iraqi documents"", Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2024,Volume:14,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

It can be said that the period extending between 1922 and 1925 is the real stage in building the Iraqi state during the era of Abdul Mohsen Al-Saadoun's first government, through which he was able to draw up a policy of Iraq's foreseeable future in accordance with the protocols and treaties concluded between Iraq and Britain at a time when the British authority saw in Al-Saadoun the political figure. Which understood the policy and objectives of (Great Britain) after it listened carefully to the reports and messages of the British Reliance House in Baghdad. However, the most important political activities that Al-Saadoun practiced in the face of British policy when he assumed the Ministries of Justice and Interior, that he was nominated as Prime Minister of the Iraqi government, which is the true stage of building the Iraqi state.

The Al-Saadoun government is the first government to pay great attention to the project of general elections for the Iraqi Constituent

Assembly, which is the backbone in developing and drawing up the basic law of the modern Iraqi state. This is what the previous governments that ruled Iraq during the reign of King Faisal I could not achieve. Al-Saadoun's government succeeded in getting the Turkish government to comply by approving the Iraqi identity of Mosul, following the Second Lausanne Conference in Switzerland on April 23, 1923.

Al-Saadoun was able to preserve national wealth through his chairmanship of the oil negotiations committee between Iraq and monopolistic companies such as the Anglo-Persian Oil Company and the Turkish Company. Al-Saadoun strove hard to convince the British High Commissioner, Sir Percy Cox, to return the national Iraqi political figures from their exile on Hingham Island and Iran, and their arrival to their homeland, Iraq, and in the forefront of them: Jaafar Abu Al-Taman, Mr. Muhammad Al-Sadr, Amin Al-Jarjafji, Sami Khawanda, Ibrahim Saleh Al-Omar, and others. Iraqi politicians.

Al-Saadoun worked with all his efforts to sign the protocol held on April 30, 1923, which included the termination of the Iraqi-British treaty when Iraq became a permanent member of the Council of the League of Nations. Al-Saadoun worked to conclude the Muhammara Agreement between Iraq and Saudi Arabia to secure Iraq’s borders from repeated Wahhabi attacks on the country. Among the decisions The mission for the Al-Saadoun government was to approve the administrative inspection system, which stipulated the withdrawal of English advisors from the districts (provinces) to Baghdad.

الملخص:

يمكن أن يقال عن المرحلة الممتدة بين عامَي ١٩٢٢ و ١٩٢٥، هي المرحلة الحقيقية لبناء الدولة العراقية، على عهد حكومة عبد المحسن فهد السعدون الأولى، والتي استطاع من خلالها رسم سياسة مستقبل العراق المنظورة على وفق البروتوكولات والمعاهدات المعقودة بين العراق وبريطانيا، في وقت رأت السلطة البريطانية في السعدون الشخصية السياسية المناسبة التي تفهمت سياسة ومقاصد (بريطانيا العظمى) بعد أن أصغت إلى تقارير ورسائل دار الاعتماد البريطاني في بغداد كل الإصغاء.

على إنّ أهم النشاطات السياسية التي مارسها السعدون حيال السياسة البريطانية عند توليه وزارتَيْ العدل والداخلية، ثم ترشيحه رئيساً لحكومة العراق، وهي المرحلة الحقيقية لبناء الدولة العراقية.

فحكومة السعدون تُعدّ أول حكومة أولتْ اهتماماً كبيراً لمشروع الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي العراقي الذي يُعد العمود الفقري في وضع ورسم القانون الأساسي للدولة العراقية الحديثة، وهذا ما لم تستطع تحقيقه الحكومات السابقة التي حكمت العراق على عهد الملك فيصل الأول. نجحت حكومة السعدون في إذعان الحكومة التركية بإقرارها عراقية الموصل، إثر انعقاد مؤتمر لوزان الثاني في سويسرا في ٢٣/نيسان/١٩٢٣.

استطاع السعدون الحفاظ على الثروة الوطنية، وذلك من خلال ترأسهِ للجنة المفاوضات النفطية بين العراق والشركات الاحتكارية كشركة النفط الإنكليزية الفارسية، والشركة التركية سعى السعدون جاهداً لإقناع المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس بإعادة الشخصيات السياسية العراقية الوطنية من منفاهم في جزيرة هنجام وإيران، ووصولهم إلى وطنهم العراق، وفي مقدمتهم: جعفر أبو التمن، والسيد محمد الصدر، وأمين الجرجفجي، وسامي خوندة، وإبراهيم صالح العمر، وغيرهم من الساسة العراقيين.عمل السعدون بكل جهده لتوقيع البروتوكول المنعقد في ٣٠/نيسان/١٩٢٣، المتضمن إنهاء المعاهدة العراقية البريطانية عندما يصبح العراق عضواً دائماً في مجلس عصبة الأمم.عمل السعدون على عقد اتفاقية المحمرة بين العراق والسعودية لتأمين حدود العراق من الهجمات الوهابية المتكررة على البلاد.من المقررات المهمة لحكومة السعدون، إقرار نظام التفتيش الإداري الذي نصَّ على سحب المستشارين الإنكليز من الألوية (المحافظات) إلى بغداد.

المقدمة:

اعتقدَ السعدون من خلال اتّباع (سياسة النَفَس الطويل) مع سلطات الاحتلال البريطاني من أنها الطريقة الوحيدة لنيل الحقوق الوطنية، حيث آمن بمبدأ (بقوة السياسة تقوى سياسة القوة)، وبفعل إيمانه بهذا المبدأ فقد عانى السعدون من الوعود والتسويفات البريطانية الكاذبة، فكان يصارع تلك التسويفات بمرارة الصبر والتصبّر على وعود الإنكليز، حتى طفح به الكيل، ولم يعد يتحمَّل مناورة الإنكليز، فنطقَ بحرقة في مجلس النواب ليُسمِع السلطة البريطانية المتمثلة بالمندوب السامي البريطاني والملك فيصل وأعضاء البرلمان العراقي في جلسته المنعقدة في تشرين الثاني من سنة ١٩٢٩ عندما كان رئيساً لحكومته الرابعة، فجهَرَ بكلمته الوطنية الصادقة داخل البرلمان، قائلاً: (الأمة تنتظر الخدمة، والإنكليز لا يوافقون، والعراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء، والاستقلال لا يؤخذ إلّا بقوة البنادق)، فكانت كلمته هذه خلاصاً لصراعه الذي عانى منه طوال حياته السياسية، وبانَ ذلك واضحاً في رسالته التي تركها لابنه قبل انتحاره، واصفاً فيها معاناته وآلامه، حيث قال: (بُني علي: إنّي سئمت الحياة التي لم أجد فيها لذةً وذوقاً

وشرفاً)، فكان تعبيره هذه ترجمةً لانتحاره في ١٩٢٩/١١/١٣، فرحلَ شهيداً خالداً من أجل تحرير الوطن والشعب من قيود الاحتلال البريطاني.

ومن هنا ارتأيت تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، هي كالآت:

١- المبحث الأول: عبد المحسن فهد السعدون وزيراً للعدل في الدولة العراقية.

٢- المبحث الثاني: تشكيل حكومة عبد المحسن السعدون الأولى.

٣- المبحث الثالث: أهم المشاكل السياسية التي واجهت وزارة السعدون الأولى.

المبحث الأول

موقف بريطانيا من ترشيح السعدون وزيراً للعدل في الدولة العراقية

بعد أنْ تنبّهتْ دار الاعتماد البريطاني في بغداد إلى طبيعة تحركات ونشاط عبد المحسن فهد السعدون السياسية، قررت إثر ذلك رفع تقاريرها إلى دائرة المخابرات البريطانية في لندن، تُشير فيها إلى ضرورة استغلال نشاطات السعدون السياسية وتسخيرها لصالح السلطة البريطانية في العراق[١].

وعليه كان أول منصب وزاري شغله عبد المحسن السعدون، هو وزارة العدل في حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية، بموجب الإرادة الملكية المرقمة (١٠٢) في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٢٢م، وجاء تعيينه بعد استقالة الوزير ناجي السويدي من منصب وزارة العدل[٢].

وبعد مضي ثلاثة أشهر وعشرون يوماً استقال من الوزارة في الرابع عشر من آب ١٩٢٢، وتأتي استقالة السعدون من الوزارة بسبب عقد معاهدة الانتداب بين الملك فيصل الأول وبين ملك بريطانيا سرّاً، والتي تم التوقيع عليها في العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ من دون استشارة مجلس الوزراء، في وقت رفض فيه الملك فيصل إجراء أعمال الوزارة تحت إشرافه أثناء عقد المعاهدة مع بريطانيا، كما ورفض استقالة الوزراء من أجل تمرير المعاهدة[٣].

لقد عاصَرَ عبد المحسن السعدون جميع المشاهد السياسية على عهد تسلّمه منصب وزارة العدل، ومنها التظاهرات التي أصرَّ فيها الشعب العراقي على رفض الانتداب البريطاني، وأيّة معاهدة تستبطن بنود الانتداب، في وقت أصرَّ الإنكليز على وجوب عقد المعاهدة بين العراق وبريطانيا، لذلك فقد قررت وزارة النقيب الثانية السير في المفاوضات سرّاً من أجل عقدها، كما صرّح بذلك وزير الداخلية توفيق الخالدي في بيانه المؤرخ في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٢٢، حيث فرغت الوزارة من المفاوضات، وأقر مجلس الوزراء نصوص المعاهدة[٤].

وجاءت المفاوضات بعد تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق مباشرةً، حول إبرام المعاهدة بين الطرفين، وتضمّنت الالتزامات التي وضعت على عاتق بريطانيا باعتبارها القوة المنتدبة، وكانت المعاهدة التي تم التوقيع عليها في العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ تمتد لعشرين سنة، على الرغم من تقلّصها إلى أربع سنوات بموجب بروتوكول ملحق بها تم توقيعه سنة ١٩٢٣م[٥].

وبِغضّ النظر عن نوايا السعدون بتأييده مدة من الزمن في خضوع العراق لسلطة الإنكليز، ففي عام ١٩٢٢ عندما أصبح وزيراً للعدل، تكلّم أمام دورة خاصة لمجلس الوزراء –بقوة– لصالح القبول (الفوري) بالمعاهدة، وعندما أصبح رئيساً للوزراء شدَّدَ بقبضةٍ من حديد على كل تحرّك وقف ضد انتخابات الجمعية التأسيسية، واعتقلَ ونفى رجال الدين الشيعة من الذين قادوا التحرك ضد وزارته[٦].

فالعراق رغم تشكيل حكومته الوطنية، وإكمال تنظيماته الدستورية سنة ١٩٢٤، كان يُعتبر دولة مستقلة بعُرف القانون الدولي، ولكن لم يكن ذلك كافياً؛ لأنَّ مجرد تحرر العراق من الانتداب البريطاني وحدُه لم يُتح فرصة الاستقلال له كدولة مستقلة دون أن يكون عضواً في عصبة الأمم[٧].

لم يجهل الشعب العراقي المفاوضات التي كانت تدور بين الوزارة النقيبية الثانية، وبين دار الاعتماد البريطانية، لوضع المعاهدة العراقية–البريطانية موضع لائحة الانتداب التي وضعتها بريطانيا، وأبلَغَتها إلى عصبة الأمم، وكان أهالي بغداد وسكان الفرات الأوسط ينظمون الوثائق الوطنية ليرفعوها إلى البلاط الملكي، وإلى ديوان مجلس الوزراء، يطلبون فيها رفض الانتداب البريطاني، واعتراف بريطانيا بإلغائِهِ رسمياً، وإطلاق حرية الصحافة؛ لتُعبِّر الأمة عن آرائها في المفاوضات المذكورة[٨].

إنَّ تسنّم وزارة العدل من قبل السعدون أتاحَ أمامه فرصة التعرّف على ما كان يدور من مباحثات مختلفة لمواجهة الموقف الداخلي والخارجي للعراق، وذلك من خلال مشاركاته في اجتماعات مجلس الوزراء، ومساهمته في طرح الحلول للكثير من القضايا التي عالجها المجلس في تلك الحقبة، ومن هذه الحلول معالجة الأزمة الاقتصادية التي واجهت العراق آنذاك[٩].

وإمعانه بكل دقة للائحة القانون الأساسي التي رفَعَتها السلطات البريطانية إلى وزارة النقيب الثانية عام ١٩٢٢م، وكان نفسه قد ترأس لجنة مفاوضات النفط مع الشركات الأجنبية، مما عانى الكثير من المحاولات التي مارستها هذه الشركات؛ بغية الحصول على الامتيازات الخاصة في العراق، كما وقف السعدون على قضية الموظفين الأجانب وموقف الحكومة العراقية منهم، وواكَبَ عن كثب علاقة العراق بالدول المجاورة له[١٠].

وكان دوره وتأثيره فاعلاً في مسألة نفط أراضي المحوّلة عندما فاتَحَ المندوب السامي البريطاني في مجلس الوزراء العراقي في موضوع امتياز شركة النفط الإنكليزية–الفارسية في أراضي المحوّلة، فقرر المجلس في جلسته المنعقدة في يوم الثالث عشر من أيار ١٩٢٢ تشكيل لجنة وزارية برئاسة عبد المحسن السعدون، ضمّت وزراء المالية والعدلية والأشغال والتجارة، لمتابعة موضوع النفط العراقي(١١). واستطاعت اللجنة أن تنجح في مفاوضاتها مع شركة النفط الإنكليزية–الإيرانية من خلال كتاب وزارة التجارة ذو العدد (٣/١٧/٣٤١٧) والمؤرخ في التاسع عشر من حزيران ١٩٢٢، حول المسائل الواردة في صك الامتياز الممنوح من قبل حكومة إيران وتركيا، والبروتوكول الموقع في سنة ١٩١٣ وضرورة عقد اتفاق آخر مع الشركات، قبل أن يقرر المجلس بتصديق الامتياز من أجل إحصاء عوائد نفط أراضي المحوّلة بشكل إجباري لا اختياري، الأمر الذي دفع بمجلس الوزراء على الموافقة على اقتراحات اللجنة، وإرسال نسخة منه إلى المندوب السامي البريطاني(١٢).

عبد المحسن فهد السعدون وزيراً للداخلية:

في الثلاثين من أيلول ١٩٢٢ عُيّن السعدون وزيراً للداخلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة، وكان أخطر إجراء اتخَذَتهُ وزارة النقيب هو إقرار المعاهدة العراقية–البريطانية في العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢، تلك المعاهدة التي جلبت الويلات لحكومة النقيب، حيث رفَضَها الشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته، سيما بعد أن نشر الملك فيصل نص البلاغ الخاص بالمعاهدة بينه وبين الحكومة البريطانية(١٣).

وجاء في مقدمة المعاهدة: "إنَّ جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على العراق، وبما أنَّ جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق وما يؤول إلى تأمين سرعة تقدّمها أن يعق لقد احتوت المعاهدة العراقية–البريطانية على ثماني عشر مادة، كان معظمها يصب في صالح السياسة البريطانية، ولعل أهم هذه المواد، هي المادة السادسة، وتنص على تعهد ملك بريطانيا بإدخال العراق في عضوية جمعية الأمم، والمادة السابعة عشر والتي تنص على أنه في حالة وقوع الخلاف بين الفريقين الساميين المتعاقدين في تفسير نصوص المعاهدة، عندئذٍ يُعرض الأمر على محكمة العدل الدولية، والمادة الثامنة عشر وتنص على نفاذ العمل بها حالما تُصدّق من قبل الفريقين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي، وتظل المعاهدة معمولاً بها لمدة عشرين سنة(١٤).

وبعد تصديق مجلس الوزراء على المعاهدة ونشرها، لم يبقَ أمام بريطانيا إلّا تشكيل المجلس التأسيسي لكي يأخذ على عاتقه تصديق المعاهدة نهائياً، عملاً بالمادة (١٨) من المعاهدة

العراقية–البريطانية، حيث تصبح نافذة المفعول بعد قبولها من قبل المجلس التأسيسي، وأن يكون قبولها من قبل مجلس الوزراء مقترناً بالشروع بالانتخابات لعقد المجلس التأسيسي العراقي[١٥].

وما إنْ تسنّم السعدون وزارة الداخلية، حتى اصطدم بالصراعات السياسية المحتدمة، بين أعضاء البرلمان العراقي، ممن رفضوا الانتداب من جانب، وبين إصرار البريطانيين على المضي في تصديق المعاهدة التي حملت صفة الانتداب من جانب آخر[١٦].

كما واجهت وزارته مقاومة رجال الدين ممن أفتوْا بتحريم الانتخابات ومقاطعتها، والتي تمثلت برجال الدين في النجف وكربلاء والكاظمية، حيث أصدروا فتاوى شرعية حرّمت الاشتراك في الانتخابات، ما لم تنزل الحكومة عند إرادة الشعب وفقاً لمطاليبه المشروعة، وهي:

١– إلغاء إدارة الأحكام العرفية.

٢– إطلاق حرية المطبوعات.

٣– سحب المستشارين البريطانيين من الألوية (المحافظات).

٤– إعادة السياسيين المنفيين إلى وطنهم.

د مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أسس التحالف"[١٧].

٥– السماح بتأليف الجمعيات[١٨].

أمّا بالنسبة للملك فيصل الأول فإنه يرى ضرورة إلغاء نظام الانتداب قبل أن يتبوّأ عرش العراق، ولمّا فاتحه رئيس وزراء بريطانيا المستر تشرشل أثناء إقامة فيصل في لندن في كانون الأول سنة ١٩٢٠، من أنَّ مؤتمر سان ريمو قد منح بريطانيا صك الانتداب على العراق، استثقلَ فيصل فكرة الانتداب، فوعد تشرشل بعقد معاهدة بين الطرفين تتضمن مواد الانتداب دون أن يذكر اسم الانتداب فيها[١٩].

ويبدو أنَّ المسؤولين البريطانيين في العراق قد اقتنعوا تماماً بفكرة المعاهدة بدلاً عن الانتداب، حيث تؤكد المستشرقة الإنكليزية كروتيد بيل في رسائلها التي كتبتها في الخامس من أيار ١٩٢١، من إنَّ المندوب السامي السير بيرسي كوكس قد طلب التخلي عن فكرة الانتداب بالمرة، والاستعاضة عنه بمعاهدة تعقد مع الدولة العراقية عند تشكيلها[٢٠].

ونتيجة لرفض الشعب العراقي صفة الانتداب رفضاً قاطعاً، ومطالبته بالاستقلال التام، فلم ترَ بريطانيا بدّاً من إفراغ الانتداب في شكل معاهدة لتُحقق بعض المطالب للعراقيين، وتجعل عصبة الأمم (صاحبة الانتداب) تطمئن إلى بريطانيا التي ما تزال عند تعهداتها الانتدابية تجاه العصبة، في وقت جرت فيه المفاوضات المؤدية إلى عقد المعاهدة في ظروف قاسية وأحوال متقلبة، حتى تم وضعها في العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢، وأُلحقت بها أربع اتفاقيات، هي:

الاتفاقية الإدارية، والقضائية، والعسكرية، والمالية، حيث تم التصديق عليها في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٤، وكان ذلك على عهد وزارة جعفر العسكري الأولى[٢١].

موقف عبد المحسن السعدون من الانتخابات العامة:

اهتم عبد المحسن السعدون بالانتخابات العامة اهتماماً كبيراً، حيث فعَّل كافة نشاطات وزارة الداخلية فأرسل عدة بلاغات إلى كافة ألوية العراق (محافظات العراق)، يؤكد فيها متابعة الانتخابات من قبل المتصرفين (المحافظين)، والعمل بكتب توجيهات وزارة الداخلية وتطبيقها بشكل يضمن طابع الحرية والسلام والالتزام بخطة الحياد من قبل موظفي الحكومة اثناء أداء الانتخابات، معلناً إنزال أشد العقوبة بمن تسوّل له نفسه بمخالفة أحكام القوانين المرعية المنصوص عليها من قبل القضاء العراقي.

ويأتي اهتمام السعدون بالانتخابات العامة من أجل إنجاح مهمة المجلس التأسيسي وإقراره من قبل مجلس الوزراء[٢٢].

كان أمر انتخاب المجلس التأسيسي ضرورة لا بد منها لوضع دستور للبلاد، ولتصديق المعاهدة التي علق مجلس الوزراء أمر نفاذها على تصديقه، وكان الملك فيصل قد أعلن في خطاب العرش هذا الأمر صراحةً، وبعد أن مرّت حوادث جسيمة وملابسات عديدة اضطرّ رئيس الحكومة عبد الرحمن النقيب إلى تقديم استقالته؛ ليفسح المجال لوزير داخليته السيد عبد المحسن السعدون، الذي كان أكثر حيوية وأقوى نشاطاً، وربما أشد رغبة في التعاون مع البريطانيين، كي يتولّى هذه المهمة الشاقة، التي تطلبت الركون إلى الكثير من أعمال العنف والشدة لمقاومة الحركات المعارضة والدعوات القوية لمقاطعة الانتخابات ورفض المعاهدة، إلّا أنَّ السعدون قد وجد نفسه أخيراً مضطراً إلى الاستقالة[٢٣].

كان السعدون متحمساً للشروع بالانتخابات العامة للمجلس التأسيسي، وكان يود من صميم قلبه تذليل جميع الصعوبات القائمة في وجه هذه الانتخابات، والضرب على يد القائلين بمقاطعتها، لذلك رَكَنَ إلى سياسة الشدة والقوة لتحقيق هدفه هذا، فلم يؤيّده زملاؤه من الوزراء والنواب، وكذلك لم يوافقه رئيس الوزراء على خطته، فاضطرَّ للتخلّي عن منصب وزارة الداخلية في السادس من تشرين الثاني ١٩٢٢، فأُسندت الوزارة إلى المستشار البريطاني كورنواليس في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٢٢[٢٤].

أمّا بالنسبة للملك فيصل، فعلى الرغم من عدم إيمانه بالمعاهدة المنصوص عليها بينه وبين الجانب البريطاني، إلّا أنه كان مضطرّاً على نشر بنودها في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٢٢، ومن ثم عقد اجتماع لمجلس الوزراء في السابع عشر من الشهر ذاته؛ للتداول

بخصوص انتخابات المجلس التأسيسي، وعرض الإرادة الملكية على الملك ليقرر إرادته على إقرار قانون دستور الدولة (القانون الأساسي) للمملكة العراقية، ثم قانون انتخاب مجلس النواب والمصادقة على المعاهدة العراقية–البريطانية، وإلزام وزير الداخلية على تنفيذ الإرادة، وذلك في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٢٢[٢٥]. ولكي يضمن الملك فيصل تحقيق إرادته، فقد أكَّدَ على ضرورة التوقيع على المعاهدة وجعلها من الأولويات في بناء العلاقة السياسية بين العراق وبريطانيا، فعندما صدرت الإرادة الملكية في الثاني والعشرين من آذار ١٩٢٤ بدعوة المجلس التأسيسي في جلسته الأولى في السابع والعشرين من الشهر ذاته، حيث ألقى الملك خطاب العرش على أعضاء مجلس النواب، ومما جاء فيه: "... إنَّ الأمة قد انتدبتكم أيها النواب للنظر في أمور جوهرية، هي الأسس المتينة التي يشاد عليها نظام بنيانها واستقلالها..."، ثم شرع فيما يلي:

١– البت في المعاهدة العراقية–البريطانية.

٢– سَنّ الدستور العراقي.

٣– سَنّ قانون المجلس النيابي[٢٦].

يبدو أنَّ الملك فيصل قد أدرك أنَّ البريطانيين شعروا بأنَّ المجلس التأسيسي في حالة اجتماعه، قد يصادق على القانون الأساسي، ولكنه لا يقرّ المعاهدة؛ ولذلك اتخذوا من تقديم النظر في المعاهدة على وضع الدستور وسيلة للضغط على أعضاء المجلس حتى يتيقنوا بأنَّ (لا دستور بلا معاهدة)، وبمعنى أدق: أن يدركوا أنَّ النظام الدستوري والحياة النيابية في العراق معلّق على تصديق المعاهدة[٢٧].

ومع ذلك لم يصدر قانون الانتخابات قبل الرابع من مارس١٩٢٢، كما لم ينعقد المجلس إلّا في السابع والعشرين من مارس ١٩٢٤، على الرغم من أنَّ الإرادة بتشكيله كانت قد صدرت في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٢٢، حيث كان الأمير فيصل قد نُصِّبَ على العرش، ورُسمت خطوط الحكومة الرئيسية، كما سوّيت القضايا السياسية الأساسية، أضف إلى ذلك أنَّ الغاية من عقد المجلس كانت منحصرة كما جاء في إرادة ١٩٢٢ وإرادة ١٩٢٤ بالتصديق على ثلاث وثائق تُقَدَّم إلى الملك، وهي: الدستور، وقانون الانتخابات، والمعاهدة الإنكليزية–العراقية لسنة ١٩٢٢[٢٨].

كان الملك فيصل يفهم المعاهدة على أنها صيغة تحلّ محلّ الانتداب وتحفظ له سلطاته ومكانته السياسية وكرامته كملك، وتضمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع

بريطانيا، مقابل استقبال الحكومة العراقية للمستشارين الإنكليز، وإعطاء الضمان من قبلها في حفظ المصالح البريطانية في العراق[٢٩].

أمّا فيما يخص موقف عبد المحسن فهد السعدون من المعاهدة، فكان يرى فيها ضرورة التعاقد مع بريطانيا من أجل دعم سياسة العراق للوصول به إلى هيئة عصبة الأمم، ونتيجة استجابة الشعب لها واعتبارها بديلاً عن الانتداب الذي صرّحت به بريطانيا، فقد اضطرّ السعدون إلى تقديم استقالته من وزارة الداخلية في السادس من تشرين الثاني ١٩٢٢، بعد أنْ اعتبرَهُ السياسيون متشدّداً وقاسياً في سياسته التي مارسها لتسيير الانتخابات العامة[٣٠].

وأخيراً اضطرَّ الملك فيصل إلى تقديم فكرة البت في موضوع المعاهدة على سنّ الدستور وسنّ الانتخابات للمجلس التأسيسي[٣١].

أمّا نظرة الملك فيصل لعبد المحسن السعدون فهي نظرة شك وتخوّف، فحين تم انتخاب السعدون لرئاسة المجلس التأسيسي في وزارة جعفر العسكري الأولى، لم يكن فيصل مقتنعاً بولائه له، كان الملك فيصل يشك في إخلاص السعدون للعرش الملكي، وكان يعتقد أنَّ ولاءه تركيّاً؛ بحُكم الوسط الذي عاشَ فيه؛ ولهذا أَسَرَّ إلى مَنْ يعتمد عليهم من النواب أَلّا ينتخبوا السعدون لرئاسة المجلس التأسيسي، ولكن المندوب السامي البريطاني أكَّدَ للملك فيصل إخلاص السعدون للعرش الملكي[٣٢].

وعلى أثر تأكيد المندوب السامي للملك فيصل انتخب عبد المحسن فهد السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي العراقي، وكان دورهُ فاعلاً في رئاسة المجلس، حيث استطاع أن يستمع لمتطلبات الجمهور العراقي في انتقاده للسياستين البريطانية والعراقية معاً. وتأتي تزكية السعدون من قبل المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس بعد أن حاز السعدون ثقة المندوب السامي البريطاني حتى تمَّ ترشيحه رئيساً للمجلس التأسيسي العراقي في السابع والعشرين من آذار ١٩٢٤، واستمرَّ بهذا المنصب حتى حل المجلس في الثالث من آب ١٩٢٤م[٣٣]. فانتخاب السعدون لهذا المنصب جاء بفعل إرادة سياسية بريطانية، وهي أول إرادة سياسية جادة بَنَتْ عليها بريطانيا تحقيق مشاريعها المستقبلية والمتمثلة بالمعاهدات والاتفاقيات الطويلة الأمد التي ضمنت المصالح البريطانية في العراق[٣٤].

وعلى الرغم من هذه الإرادة إلّا أنَّ إقرار تشكيل المجلس التأسيسي في العراق يُعدُّ اللبنة الأولى في تأسيس وبناء الدولة العراقية المستحدثة، ففي التاسع والعشرين من أيار ١٩٢٤ أصدرَ عبد المحسن السعدون بياناً صادراً عن رئاسة المجلس إلى أبناء الشعب العراقي، أكَّدَ فيه "أنَّ المجلس يتشرَّف بثقة الشعب، وهو ماضٍ في طريقه لا يفرّط بحقوقه مهما كانت الأحوال"[٣٥].

المبحث الثاني

تشكيل حكومة عبد المحسن السعدون الأولى

تشكّلَتْ الوزارة السعدونية الأولى في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٢٢، ويأتي تشكيل الوزارة بناءً على رغبة السلطات البريطانية في ترشيح السعدون لرئاسة الحكومة، سيما بعد أن رأت انتهاء مهمة عبد الرحمن النقيب كرئيس للدولة، في وقت تنَبَّهَتْ فيه السلطات البريطانية إلى نشاط وحيوية السعدون السياسية، وتفهمها رغبته في التعاون مع بريطانيا، فكان الملك فيصل مضطراً لترشيحه كرئيس للدولة، فضلاً عن كونه وزيراً للداخلية وكالة في التاسع من كانون الثاني ١٩٢٣[٣٦]، فالملك فيصل لم يكن راغباً بترشيح السعدون رئيساً للوزراء؛ ذلك لِما يمتلكه السعدون من جرأة ونشاط سياسيين، ويُعدُّ السعدون مصدر قلق وخوف للملك فيصل في ميْله ومغامرته مع بريطانيا، فمصدر الخوف والقلق هذا نابعٌ من احتمال تقريب السعدون من السلطات البريطانية، وبالتالي انتهاء مهمة فيصل كملكٍ على العراق[٣٧]؛ لذلك فقد سعى الملك إلى إسقاط وزارة السعدون متذرّعاً بعدّة حجج واهية، في مقدمتها عدم تفادي الوزارة للأزمة الاقتصادية التي ضربت العراق سنة ١٩٢٢، فضلاً عن إثارة قبائل الفرات الأوسط ورجال الدين ضد سياسة السعدون، حيث كلّف جعفر العسكري وياسين الهاشمي للقيام بهذه المهمة[٣٨].

وعندما تسلّمتْ الوزارة مهامها الوزارية، أفصحت عن منهاجها الوزاري في سبع فقرات رئيسة، جاء فيها:

١- تحكيم القانون ومراعاة العدل بين طبقات المجتمع المختلفة.

٢- توطيد دعائم أسس الحكم الوطني من خلال عناصره الوطنية الكفوءة.

٣- التأكيد على تأييد العلاقات الودّية بين الحكومة العراقية وبين بريطانيا.

٤- تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وجاراته من الدول.

٥- منح الحرية لكافة طوائف الشعب ومنع التدخلات غير القانونية في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي الذي له كلمة الفصل في تصديق المعاهدة.

٦- تنظيم موازنة الاقتصاد في الواردات والصادرات للبلاد والاهتمام بالقوات الوطنية من الجيش والشرطة.

٧- ضرورة التأكيد على العناصر الوطنية والكفوءة التي تمارس الوظائف الرسمية وإدارة شؤون البلاد في نواحيه الزراعية والاقتصادية والعلمية[٣٩].

ويُفهم من ذلك أنَّ أهم ما جاء في منهاج وزارة السعدون الأولى، هو التزامها الشديد بتطبيق القانون على وفق ما ترتأيه الدولة، وإنها تدعو لبناء أسس الدولة العراقية في ضوء تحرّك

العناصر الوطنية، وتنتهج سياسة الود بينها وبين السلطة البريطانية من أجل عقد معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا لسنة ١٩٢٢.

كان السعدون يؤمن يومها بضرورة التعاون بين العراق وبريطانيا، اعتقاداً منه أنَّه لا غنى له من التعاون مع بريطانيا ما دامت حدود البلاد غير مؤمَّنة من جميع النواحي؛ فهو لا يتمكّن من حماية تلك الحدود من مطامع دول الجوار، سيما وأنَّ العراق في بواكير تكوينه السياسي في بناء دولة فتية[٤٠]. وفي جوٍّ من الصراعات السياسية بين الحكومة العراقية والسلطات البريطانية، مضى عبد المحسن السعدون يشقّ طريقه بحزم وجرأة لانتخاب أول مجلس تأسيسي يضع اللبنات الأولى لدستور الدولة العراقية، ولم يتردد في سبيل ذلك على الرغم من تسرّب الخوف الذي يساور الملك فيصل من اندلاع ثورة شعبية يقودها الشيخ مهدي الخالصي كبير مجتهدي عصره ضد سياسة الملك فيصل[٤١].

مقررات الوزارة السعدونية الأولى:

من الأمور المهمة التي أقرّتها وزارة السعدون، هو عقد بروتوكول العقير، الذي بموجبه أنهى الهجمات الوهابية على حدود ومدن العراق من قِبَل جماعات الإخوان على عهد الملك السعودي عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود.

فالسعدون لم ينسَ يوماً ما قام به الوهابيون بهجومهم على القبائل العراقية القاطنة على الحدود، وكيف عاثوا بأرواح العراقيين البريئة، فاستباحوا القرى الآمنة وأنهوا حياة (٦٩٤) عراقياً، وخرّبوا (٧٨١) بيتاً، وسرقوا المواشي والأغنام والجِمال والخيول، البالغ أعدادها بالآلاف[٤٢].

كما تُعد لائحة القانون الأساسي من أهم اللوائح السياسية التي أوْلَتْها الوزارة أهمية قصوى، ليتم من خلالها موافقة المجلس التأسيسي عليها. ولذلك فقد شَرَعَ رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون باقتراح دستوري إلى مجلس الوزراء لتطبيق جميع المعاملات الحكومية على أساسيْن دستوريْن، هما: تفعيل الإرادات المشترطة، وأداء المهام الوزارية من قبل الوزراء، وقد نُشر هذا الاقتراح في الصحف المحلية[٤٣].

ويأتي هذا الاقتراح من قبل السعدون في محاولة منه للوصول إلى إقرار القانون الأساسي للدولة العراقية، بعد تصديقه من قبل المجلس التأسيسي، الذي تأجل كثيراً بسبب الضغوطات السياسية، الداخلية منها والخارجية، الأمر الذي أدى أخيراً إلى استقالة وزارة عبد المحسن السعدون الأولى في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٢٣م[٤٤].

لقد أنيطت كتابة مسودة القانون الأساسي العراقي إلى لجنتين: عراقية وبريطانية، فاللجنة العراقية تألفت من ناجي السويدي وزير العدل، وساسون حسقيل وزير المالية، ورستم حيدر

السكرتير الخاص للملك فيصل، أما اللجنة البريطانية فقد تألفت من المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس، والميجر يونك، والمستر دراور، وبعد اطلاع اللجنة العراقية على بنود مسودة القانون الأساسي، الموضوع من قبل اللجنة البريطانية، لم تتوانى في رفضها جملةً وتفصيلاً؛ وذلك لأنها تمنح الملك سلطات أكثر مما تقتضيه مصلحة البلاد، وثانيها أنَّ الدستور لم يأخذ بنظر الاعتبار الثقافة العراقية ومصلحة الشعب[٤٥]. فالنظام البرلماني لا يمكن أن يُدرك إلّا في إطار نظام توزيع السلطة، أو (الفصل بين السلطات) الذي يَفترض وجود علاقة أفقية بين الهيئات التي تمارس سلطتها على الشعوب.

أما بالنسبة للعراق، فهي على عكس ذلك، فالعلاقة بين الهيئات السياسية التي تمارس السلطة هي علاقة عمودية، ففي قمة الهرم الملك أولاً، ثم الوزارة ثانياً، ومجلس النواب ثالثاً[٤٦].

وعلى هذا الأساس فقد رفضت اللجنة العراقية جميع مقررات المسودة البريطانية الداعمة لمصلحة السلطات البريطانية والملك فيصل، واستندت على مبادئ حقوق الإنسان المستمَدّة من لائحة الثورة الفرنسية، إضافةً إلى إدراج بعض المبادئ المطروحة في دساتير بعض الدول العربية والإسلامية كمصر وتركيا وإيران.

وفي خريف عام ١٩٢٣ انتهت المناقشات بإتمام كتابة مسودة القانون الأساسي التي أصبحت أساس الدستور العراقي الجديد[٤٧].

ومن المقررات المهمة الأخرى هو إقرار نظام التفتيش الإداري الذي نَصَّ على سحب المستشارين البريطانيين من الألوية (المحافظات) إلى بغداد؛ بغية سير الانتخابات بشكلها الصحيح[٤٨].

ومن الأمور السياسية المهمة، تمكُّن الوزارة السعدونية من إقناع المندوب السامي البريطاني بعودة العراقيين السياسيين، المنفيين إلى جزيرة هنجام، فعادوا إلى العراق في التاسع عشر من شباط ١٩٢٣[٤٩].

وفي السابع والعشرين من آذار ١٩٢٣ أعادت حكومة السعدون إصدار جريدة الاستقلال، والتي لعبت دوراً رئيساً في معارضة المعاهدة العراقية– البريطانية، وما تضمنته من قيود، ونشرت على صفحاتها مواقف المعارضة الوطنية، مؤكدة أنَّ المعاهدات إنما تُعقد ما بين الأمم المستقلة فقط، والعراق بلد غير مستقل، فهو باقٍ تحت نفوذ الاحتلال البريطاني[٥٠].

ومن الأمور الأخرى، انتقال إدارة السجون من السلطة البريطانية إلى السلطة العراقية، فضلاً عن إرسال بعثة علمية عراقية مؤلفة من (٩) طلاب إلى خارج القطر على نفقة الدولة، وتعيين الداعية التربوي (ساطع الحصري) مديراً عامّاً للمعارف (التربية)، وعودة (١١) ضابطاً

عراقياً من الحجاز للالتحاق بصفوف الجيش العراقي، وتأليف الجوق الموسيقي المسمّى بـ (جوق الحرس الملكي)[٥١].

وفي الخامس من نيسان ١٩٢٣ تم عقد اتفاقية المحمرة بين العراق ونجد لإنهاء الهجمات الوهابية على العراق، وقد تمت الاتفاقية بمساعٍ بريطانية، وتوقيع ممثلي البلدين بإشراف بريطاني بنفس الوقت، كما استطاعت الوزارة من شن حملات عسكرية ضد تحركات الشيخ محمود البرزنجي الذي أعلن نفسه ملكاً على كردستان العراق منذ تشرين الثاني من عام ١٩٢٢م[٥٢].

وفي الثالث والعشرين من نيسان ١٩٢٣، تم توقيع معاهدة الصلح بين العراق وتركيا، بعد انعقاد مؤتمر لوزان الثاني، المتضمن الاعتراف بانضمام ولاية الموصل إلى العراق[٥٣].

وفي التاسع والعشرين من نيسان ١٩٢٣، وبعد إنهاء العمليات العسكرية في شمال العراق، قصَدَ رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون مدينة السليمانية، يصحبه المستشار البريطاني لوزارة الداخلية المستر كورنواليس، وأمين عاصمة بغداد، لتفقّد الحالة الإدارية في اللواء (المحافظة)، وبعد عودة رئيس الوزراء إلى بغداد، اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الحادي عشر من تموز ١٩٢٣، القرارات الآتية:

١- إنَّ الحكومة لا تنوي تعيين موظفين عرب في الأقضية الكردية، ما عدا الموظفين الفنيين.

٢- إنها لا تنوي إجبار سكان الأقضية باستعمال اللغة العربية في المراجعات الرسمية.

٣- وإنها تحفظ حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة[٥٤].

وفي الثلاثين من نيسان ١٩٢٣، وقّع المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس في بغداد، على بروتوكول أوجبَ إنهاء المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٢٢م، عندما يصبح العراق عضواً في هيئة الأمم[٥٥].

وفي السابع عشر من حزيران ١٩٢٣، أُجريت انتخابات المجلس التأسيسي؛ من أجل إقرار القانون الأساسي للدولة العراقية، بعد حصول الأكثرية في بدء الانتخابات إثر انعقاد الجلسة الخاصة لمجلس الوزراء في مساء السابع عشر من حزيران ١٩٢٣[٥٦].

المبحث الثالث

أهم المشاكل السياسية التي واجهت وزارة السعدون الأولى

مما لا شكّ فيه أنَّ الوزارة السعدونية الأولى، كانت لا بدّ أن تصطدم بمشاكل سياسية خطيرة، وفي مقدمة هذه المشاكل: هي مشكلة الموصل، التي تناولها مؤتمر لوزان المنعقد في تشرين الثاني ١٩٢٢م.

وتُعد قضية الموصل من أخطر القضايا التي واجهتها الوزارة في ظل الاحتلال البريطاني للعراق، حيث استعدَّ لها العراق ببذل المزيد من الجهود السياسية من أجل ضمّها إلى العراق بشكل نهائي(٥٧).

فبعد سقوط وزارة لويد جورج البريطانية في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٢، ومجيئ حزب المحافظين إلى سدة الحكم البريطاني، شَعَرَتْ وزارة هذا الحزب بحراجة الموقف وانعكاسه على السياسة العراقية من ناحية، وحياة الشعب البريطاني من ناحيةٍ أخرى، فقرَّرت تقليص المعاهدة العراقية–البريطانية من عشرين سنة إلى أربع سنوات؛ من أجل تخفيف الضرائب عن كاهل المواطن البريطاني(٥٨).

وعلى أثر مجيء حزب المحافظين أثارت تركيا مشكلة الموصل لتجعلها جزء منها، فتصرفت بريطانيا بذكاء سياسي، بترك القضية إلى عصبة الأمم (إذا اقتضى الأمر)، وبنفس الوقت استغلت الموقف لتُمدّد انتدابها على العراق لمدة خمسة وعشرين سنة بدلاً من أربع سنوات؛ متذرعةً بأنَّ الموقف السياسي يتطلب تمديد الانتداب إذا رغب العراق أن تكون الموصل جزءاً منه(٥٩).

وبمعنىً أدق، فقد استغلت بريطانيا قضية الموصل وجَعَلَتها ورقة ضغط سياسية على الحكومة العراقية. وتُعد مشكلة الموصل من المهمّات الصعبة التي رمت بثقلها على كاهل حكومة عبد المحسن السعدون، فكان شغله الشاغل في عدم تفريطه بمدينة الموصل، وعدم تخاذله في سياسته من أجل فقدان قيمته الوطنية تجاه الوطن والشعب.

لقد أوضح السعدون وجهة نظره حول موقف العراق من الموصل، حيث أعلم أعضاء المجلس التأسيسي أنه لا كيان للعراق بدون الموصل، ولا فائدة تُرتجى من قانون يُسن ومعاهدة تُبرم ما دامت البلاد غير آمنة من ناحية حدودها الطبيعية(٦٠).

وعليه، كان السعدون مضطراً لتوقيع المعاهدة العراقية–البريطانية الجديدة، بشروطها الثقيلة المفروضة على الحكومة العراقية؛ وذلك من أجل المحافظة على عراقية الموصل وعدم التفريط بها؛ لذلك أضاف المجلس القيد المقرر إلى تصديق معاهدة التحالف العراقية–البريطانية لتعيين الحدود بين تركيا والعراق وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣، فتمَّ التوقيع على المعاهدة الجديدة في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٢٦م(٦١).

ومن المشاكل التي واجهت السعدون، هي مشكلة الآثوريين النازحين من أعالي تركيا نحو الأراضي العراقية، فالآثوريون لم يكونوا دخلاء على العراق، بل هم من سكان مدينة الموصل،

وإنَّ أكثرهم يعملون في الزراعة، حيث اضطهدتهم الحكومة التركية، مما أجبرهم على مغادرة أوطانهم بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، فسكنوا الموصل وأصبحوا من سكان العراق(٦٢).

كما واجهت حكومة السعدون مشكلة تمرد الأكراد في شمال العراق، والتي قادها الشيخ محمود البرزنجي، الذي أعلن نفسه ملكاً على منطقة كردستان العراق، وفي عهد تمرّده لم تهدأ حالة الأمن والاستقرار في المنطقة الشمالية، حيث بقيت العمليات القتالية متواصلة فيها، سيما منطقتَيْ السليمانية وراوندوز، ولم تهدأ الحركات العسكرية أيام حكم الملك فيصل للعراق(٦٣).

موقف وزارة السعدون الأولى من رجال الدين والصحافة العراقية:

ومن المشاكل التي واجهت الوزارة، هي تحرك رجال الدين والصحافة ضدّها؛ فالعامل الديني يُعد من أهم العوامل والأسباب المؤثرة في العشائر العراقية، وهو من الأسباب الرئيسة في انبثاق الانتفاضات والثورات العشائرية في العراق، وفي مقدّمتها الثورة العراقية الكبرى، ثورة العشرين التي انبثقت في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠(٦٤).

كما يُعد رجال الدين القوة الدافعة والمُساندة لرؤساء القبائل والعشائر في رفضهم الاحتلال البريطاني، كدعوة الشيخ محمد تقي الشيرازي، والشيخ مهدي الخالصي، والشيخ محمد جواد الجزائري، والسيد محمد الصدر... وغيرهم من رجال الدين(٦٥).

ولمّا نصت المادة الخامسة من مقررات وزارة السعدون الأولى على منح الحرية لكافة طوائف الشعب، ومَنْع التدخلات غير القانونية في الانتخابات المنتجة إلى المجلس التأسيسي، فقد قاطَعَ الأهالي والأحزاب هذه الانتخابات باعتبارها لم تحقق مطالب الشعب ورغباته الوطنية، وكان في مقدمة من عارَضَ هذه الانتخابات رجال الدين ورؤساء القبائل والأحزاب السياسية(٦٦).

وكان في طليعة منتقدي الدولة العراقية الشيخ مهدي الخالصي وأولاده وأتباعه، فضلاً عن تأييد رجال الدين من الشيعة له، أمثال: آية الله النائيني، وآية الله الأصفهاني، واتهامهم لرئيس الوزراء بميْلِه البريطاني، ومما لأتِهِ للإنكليز في وضع العراق تحت طائلة الانتداب البريطاني من خلال المعاهدة العراقية البريطانية(٦٧).

كان الشيعة العراقيون من العرب، أوَّل من تَقَبَّل ودافَعَ عن الأفكار الداعية إلى التجديد وإلى القومية العربية، ولكونهم عرباً رفضوا الاندماج بالفرس من ناحية، ورفضوا الاضطهاد التركي من ناحيةٍ أخرى، ولكونهم شيعة كانوا ناقمين على الحكم الطائفي والاستبداد العثماني، فلم يكن بوسعهم التخلّي عن الإسلام أو الذهاب باتجاه محاكاة الغرب(٦٨).

ونتيجة لموقفهم المعادي للوزارة اضطرت الحكومة إلى اتّباع سياسة الشدة والقوة ضد رجال الدين، ومحاولة كسر قرارهم الشرعي القاضي بحرمة الانتخابات، وعلى رأس هؤلاء الشيخ مهدي

الخالصي وأولاده، وبعد تبادل البرقيات بين رئيس الوزراء والملك فيصل وهو في البصرة، وافق الملك على إجراء الحكومة باعتقال الشيخ الخالصي وتسفيره إلى الحجاز، إلّا أنَّ الشيخ فضَّلَ التسفير إلى إيران، وعند وصوله إلى إيران انضمَّ إليه الكثير من رجال الدين الشيعة المعارضين للسلطة في العراق[٦٩]. وكان السعدون يرى أنَّ معظم رجال الدين ممن عارضوا الانتخابات ووقفوا بوجه الحكومة، ينحدرون من أصول فارسية، لا تمت جذورهم بأيّة صلة للقضية العربية والأفكار القومية، وكذلك استقلال العراق؛ ولذلك اتصفت الحملة عليهم بكونها غاية في الشدة والصرامة والحزم من قبل حكومة السعدون، حتى تمَّ تسفير أكثر من ثلاثين رجل دين من المعارضين، كما فرضَ الإقامة الجبرية على خمسين آخرين ممن حملوا الجنسية الإيرانية[٧٠].

وما إنْ تخلَّصَ السعدون من تحركات رجال الدين ومعارضتهم له، حتى اصطدم بمعارضة الأحزاب السياسية المتمثلة بحزب النهضة الذي أسَّسهُ أمين الجرجفجي، والحزب الوطني العراقي ومؤسّسه جعفر أبو التمن، وكانا هذين الحزبين يمثلان المعارضة في رفض الانتداب البريطاني، أمّا الحزب الثالث وهو الذي أسّسه محمود النقيب نجل عبد الرحمن النقيب، فكان ممالئاً وميّالاً إلى دار الانتداب البريطاني[٧١].

ونتيجة لنشاط الحزبيْن المعارضيْن للسياسة البريطانية حيال العراق، فقد أمرَ المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس بعد تسلمه مهمة السلطة في الرابع والعشرين من آب ١٩٢٢، بنفي الزعيميْن جعفر أبو التمن وأمين الجرجفجي، وخمسة آخرين إلى جزيرة هنجام، حيث عانوا آلام الغربة وفراق الوطن لأكثر من ثمان أشهر، ولم يعودوا إلى وطنهم حتى تمكَّنَتْ وزارة السعدون من إقناع المندوب السامي في رجوعهم إلى الوطن، فعادَ الجرجفجي في التاسع عشر من شباط ١٩٢٣، وعاد أبو التمن في أوائل أيار ١٩٢٣[٧٢].

أما الصحافة في العراق، فقد واجهت هي الأخرى ضغوطات سياسية قوية، بعد أن لعبت دوراً أساسياً في معارضة المعاهدة العراقية–البريطانية، ونتيجة لنشاط هذه الصحف السياسية المتمثلة بجريدة الاستقلال، وجريدة الناشئة الجديدة، وجريدة المفيد، والعالم العربي... وغيرها من الصحف العراقية التي قاومت السلطات البريطانية، فكان مصيرها الإغلاق وتوقيف محرّريها[٧٣].

إنَّ الصحافة العراقية سقطت خلال عهد الانتداب البريطاني، وأصبحت ضحية لثلاث سلطات، هي: البلاط الملكي، والمندوب السامي، والحكومة العراقية، فالملك فيصل غالباً ما يتجاهل الحظر المنصوص عليه في الدستور العراقي، والذي لا يمنحه حق التدخل في شؤون الحكومة والصحافة، إلّا أنه يتدخل في دعوته للحكومة في إيقاف الصحف التي تهاجم الوزراء

المؤيدين لسياسته، فدعا إلى معاقبة الصحف المناهضة لسياسة البلاط والحكومة، كصحيفة الاستقلال، والناشئة الجديدة، والعالم العربي... وغيرها من الصحف العراقية[٧٤].

لقد نصت المادة (٢٦) الفقرة (٥) من دستور ١٩٢٥ على أنَّ الملك يختار رئيس الوزراء، وهو النص الوحيد المتعلق بموضوع حق الملك في اختيار رئيس الوزراء، كما نصت الفقرة (٧) من المادة المذكورة على أنَّ الملك يعيّن أعضاء مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم من مناصبهم، على أن يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع أعضاء مجلس النواب، بحسب نص المادة (٣١)، وظلَّ الملك طوال فترة حكمه يمارس هيمنته الدستورية والفعلية على جميع الوزارات وعلى أعمالها[٧٥].

لقد حاول الملك اتّباع سياسة التوازن بين مطالب المعارضة السياسية وبين مطالب الإنكليز، فمرّة يُحرّض المعارضة والعشائر ضد الإنكليز، ومرّة يساير الإنكليز في طلباتهم ويُظهِر لهم بمظهر المخلص الودود من أجل تحقيق مصالحهم[٧٦].

ولكن الإنكليز تنبّهوا لسياسة فيصل المتأرجحة وغير المرتكزة في طبيعة التعاون القائم بينه وبين المعارضة من جانب، وتعاونه مع الإنكليز من جانب آخر، حتى ضاقوا به ذرعاً واتهموه بعرقلة المصالح البريطانية، وهددوه بإثارة المتاعب في وجهه، وحاولوا إبراز عبد المحسن فهد السعدون كبديل له في حكم العراق، غير أنَّ دهاء فيصل، وسموّ أخلاق عبد المحسن السعدون، ونُبل أصالته العربية، أدّيا إلى فشل المناورات البريطانية[٧٧].

كان الملك فيصل يراقب صعود عبد المحسن السعدون باكتئاب، في لحظات معيّنة، على الأقل لأنه يدرك تماماً قلة ما لدى الشعب من مُحبّيي التاج الملكي، ويخشى أن يؤدي صعود شخصية قوية، إلى جعل الملكية بلا حول ولا قوة ولا لزوم لها[٧٨].

ولذلك فقد اتخذ الملك فيصل من الأزمة الاقتصادية التي ضربت العراق والعالم عام ١٩٢٢، ذريعة مناسبة لإقصاء عبد المحسن السعدون من الوزارة، وتقريب مؤيديه ممن وقفوا ضد السعدون كجعفر العسكري، ونوري السعيد، وياسين الهاشمي، وعلي جودت الأيوبي... وغيرهم ممن اصطفّوا بجانب الملك فيصل، فكان على السعدون أن يقدّم استقالته في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٣م[٧٩].

لم تستقر مخاوف الملك فيصل تجاه السعدون حين برز نجمه السياسي، فحين انتُخب السعدون وزيراً للداخلية في حكومة ياسين الهاشمي المشَكَّلة في الثاني من آب ١٩٢٤، ظَهَرَ لعبد المحسن السعدون دوراً فاعلاً ومؤثراً في مجلس الوزراء، حيث أكد على تأييده لِما ذهب إليه مجلس الوزراء من تقليص مهمة البريطانيين العاملين في العراق من العدد (١٣٠) إلى عشرة

موظفين وفقاً للعقود القصيرة، إلّا أنَّ المندوب السامي البريطاني والملك فيصل رفضا اقتراح المجلس، وأُجّلتْ جلسات المجلس إلى الثاني والعشرين من آذار ١٩٢٥، وبعد هذا التاريخ اضطرت السلطات البريطانية إلى الإذعان لمتطلبات وقرارات مجلس الوزراء العراقي(٨٠).

إنَّ سياسة الملك الاضطهادية تجاه السعدون ومؤيديه، دَفَعَتْهُم إلى التفكير في التخلص من الملك فيصل وإعلان النظام الجمهوري، ففي العشرين من آب ١٩٢٥ اجتمع لفيف من أقطاب الزعامات السياسية في دار باش أعيان في البصرة، أمثال: طالب النقيب، وأحمد باش أعيان، ومحمد أمين باش أعيان، وعبد الكريم السعدون شقيق عبد المحسن السعدون، مع كبار ملاكي البصرة، وناقَشَ المجتمعون مسألة التخلص من الملك فيصل وإقامة نظام جمهوري تحت الحماية البريطانية، يكون رئيسه عبد المحسن فهد السعدون(٨١)، إلّا أنَّ الملك فيصل نجح في إسقاط وزارة السعدون الأولى، وإسنادها إلى جعفر العسكري في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٣م، بعد أنْ أثارَ قبائل الفرات الأوسط ورجال الدين، مستعيناً بجعفر العسكري وياسين الهاشمي للقيام بهذه المهمة، وعند تشكيل وزارة العسكري، تعهَّدَ اعضاء مجلس النواب ممن عُرفوا بتأييدهم لأفكار الملك بتمرير المعاهدة العراقية–البريطانية في المجلس، وفي مقدمة هؤلاء وزير الدفاع نوري السعيد، ووزير الداخلية علي جودت الأيوبي(٨٢).

نتائج البحث:

١– نجحت حكومة السعدون في إذعان الحكومة التركية بإقرارها عراقية الموصل، إثر انعقاد مؤتمر لوزان الثاني في سويسرا في ٢٣/نيسان/١٩٢٣.

٢– استطاع السعدون الحفاظ على الثروة الوطنية، وذلك من خلال ترأسهِ للجنة المفاوضات النفطية بين العراق والشركات الاحتكارية كشركة النفط الإنكليزية الفارسية، والشركة التركية.

٣– سعى السعدون جاهداً لإقناع المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس بإعادة الشخصيات السياسية العراقية الوطنية من منفاهم في جزيرة هنجام وإيران، ووصولهم إلى وطنهم العراق، وفي مقدمتهم: جعفر أبو التمن، والسيد محمد الصدر، وأمين الجرجفجي، وسامي خوندة، وإبراهيم صالح العمر، وغيرهم من الساسة العراقيين.

٤– عمل السعدون بكل جهده لتوقيع البروتوكول المنعقد في ٣٠/نيسان/١٩٢٣، المتضمن إنهاء المعاهدة العراقية البريطانية عندما يصبح العراق عضواً دائماً في مجلس عصبة الأمم.

٥– عمل السعدون على عقد اتفاقية المحمرة بين العراق والسعودية لتأمين حدود العراق من الهجمات الوهابية المتكررة على البلاد.

٦- من المقررات المهمة لحكومة السعدون، إقرار نظام التفتيش الإداري الذي نصَّ على سحب المستشارين الإنكليز من الألوية (المحافظات) إلى بغداد.

٧- من إنجازاته الوطنية انتقال إدارة السجون من أيدي السلطة البريطانية إلى السلطة العراقية.

٨- لم ينسَ السعدون خلال مدة استيزاره، التعليم وأهميته حيث أوفدت حكومته (٩) طلاب إلى خارج العراق لإكمال دراستهم التخصصية على نفقة الدولة العراقية.

٩- على عهد وزارته التحق (١١) ضابطاً عراقياً من الحجاز إلى وحدات الجيش العراقي؛ لتعزيز مكانة وهيبة الدولة العراقية الحديثة.

الهوامش

(١) مقررات دار الاعتماد البريطاني، الإدارة العامة في العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٢٢م.

(٢) د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، شركة المعارف للمطبوعات، ط٢، بيروت، لبنان، ص٤٠٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٥م، ص٨٢.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سابق، ص٨٣.

(٥) توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التأريخ، الناشر: رياض الريس، لندن، ١٩٩٠م، ص٤٠.

(٦) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، مطبعة الغدير، طهران، إيران، ط١، ص٢٢٣.

(٧) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٠م، ص٧٤.

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص٨٠.

(٩) د. حميد مجيد هدو، موسوعة أعلام العرب، ج١، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ص٣٤٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص٣٤٥.

(١١) مقررات مجلس الوزراء لشهر أيار/١٩٢٢.

(١٢) مقررات مجلس الوزراء لشهر كانون الأول/١٩٢٢.

(١٣) جريدة المفيد، بعددها المرقم (٢٠) والصادر في ٤/أيار/١٩٢٢.

(١٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص١٠٦.

(١٦) مقررات مجلس الوزراء الصادرة في ٢/تموز، وفي شهر كانون الأول/١٩٢٢.

(١٧) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ص١٠٠.

(١٤) جريدة العراق، بعددها المرقم (٧٣٢) والصادر في ١٤/تشرين الأول/١٩٢٢.

(١٨) جريدة المفيد، الصادرة في ١٨/آب/١٩٢٢.

(١٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص١١٣.

(٢٠) العراق في رسائل المس بيل، ترجمة: جعفر الخياط، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، العراق، ١٩٧٧م، ص٢٨٤.

(٢١) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ص٥.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص١١١.

(٢٣) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، مطبعة العاني، ط٣، بغداد، العراق، ١٩٦٧م، ص١٥.

(٢٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص١١٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص١١٦.

(٢٦) عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٢٧) رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب (حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بغداد، العراق، ص٣٨.

(٢٨) فيليب ويلارد إيرلاند، العراق، دراسة في تطور السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار البيضاء، بيروت، لبنان، ١٩٤٩م، ص٢٢٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ٢٦٢.

(٣٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص١٥.

(٣١) مقررات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج١، دار الوثائق، بغداد، العراق.

(٣٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص٢١٣.

(٣٣) د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مصدر سابق، ص٤٠٣.

(٣٤) د. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، طبع وزارة الإعلام، بغداد، العراق، ١٩٧٦م، ص٢١١.

(٣٥) جريدة العالم العربي، العدد (٥٦)، الصادر في ١/حزيران/١٩٢٤م.

(٣٦) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، ص٨٧.

(٣٧) خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة دار الهلال، بغداد، العراق، ص١٩٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٣٩) مقررات مجلس الوزراء المنعقد في ١٨/تشرين الثاني/١٩٢٢.

(٤٠) خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق، ص١٩٥.

(٤١) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

(٤٢) وثائق البلاط الملكي، ت/٨٨٦، رقم الملف: ٣/٦/٥، اتفاقية بحرة والمحمرة، بغداد، مركز البحوث والوثائق.

(٤٣) اقترح السعدون، الآت:

إلى حضرة أصحاب المعالي الوزراء: معلوم أنَّ الحكومة العراقية قد تألّفت برغبة الشعب وإرادته، لتكون حكومة دستورية نيابية مقيدة بالقانون، وتحقيقاً لهذه الأمنية، هيّأت الحكومة لائحة القانون الأساسي للبلاد لتُعرض على المجلس التأسيسي عند انعقاده، غير أنه بناءً على طول أجل افتتاح المجلس المذكور، أرى أنه من واجب الحكومة أن تخطو خطوة أخرى في سبيل جعل الحكومة موطَّدة على الدعائم الدستورية من الآن، وأقترح على مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً يقضي بإجراء جميع المعاملات الحكومية على أساس الإرادات المشترطة، وعلى أساس مسؤولية الوزراء.. كتب ببغداد في ١٧/نيسان/١٩٢٣.. رئيس الوزراء: عبد المحسن السعدون.

جريدة العراق، العدد (٧٦٧) الصادر في ٢٤/تشرين الثاني/١٩٢٢.

(٤٤) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مصدر سابق، ص٨٧.

(٤٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٧٥م، ص٢٠٥.

(٤٦) د. فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، مطبعة السندباد، بغداد، العراق، ١٩٨٤م، ص٧٤.

(٤٧) د. مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨م)، دار الحكمة، ط٢، لندن، بريطانيا، ٢٠١٣م، ص٤٣.

(٤٨) وثائق البلاط الملكي، ت/١١٩١، رقم الملف/ د/١٢ (نظام التفتيش الإداري).

(٤٩) مقررات مجلس الوزراء لشهر آذار/ ١٩٢٣م.

(٥٠) د. مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، منشورات الدار العربية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م، ص٥٧.

(٥١) باقر أمين الورد، حوادث بغداد في ١٢ قرن، طبع الدار العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م، ص٧٨.

(٥٢) غانم محمد الحنو، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٦م، ص٦١.

(٥٣) رجاء حسين خطاب، عبد الرحمن النقيب (حياته الخاصة وأدواره السياسية)، مصدر سابق، ص٤٦.

(٥٤) مقررات مجلس الوزراء لشهر تموز/ ١٩٢٣.

(٥٥) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية، مصدر سابق، ١٢٦.

(٥٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مصدر سابق، ص١٣٠.

(٥٧) وثائق البلاط الملكي، ت/٨٠٨، رقم الملف/ة/١/٤ (مشكلة الموصل)، بغداد مركز البحوث والوثائق.

(٥٨) جريدة العالم العربي، الصادرة بتاريخ ٢٤/تشرين الأول/١٩٢٢م.

(٥٩) وثائق البلاط الملكي، ت/٨١٠، رقم الملف/ة/١/٤ (قضية الموصل)، بغداد، مركز البحوث والدراسات.

(٦٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، مصدر سابق، ص٣٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص٤١.

(٦٢) جريدة الاستقلال، العدد (٢٢٥)، الصادر في ١١/أيلول/١٩٢٣م.

(٦٣) العقيد جيرالد دي نموري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة: سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ص٤٩.

(٦٤) عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الرشاد، بغداد، العراق، ١٩٦٣م، ص٢٣٧.

(٦٥) محمد علي كمال الدين، معلومات ومشاهد في الثورة العراقية الكبرى، مطبعة التضامن، بغداد، العراق، ١٩٧١م، ص٢٤٦.

(٦٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٢٩.

(٦٧) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م، ص٩٧.

(٦٨) د. وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، مطبعة إشبيلية، بغداد، العراق، ص٧٤.

(٦٩) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، مصدر سابق، ص٩٨.

(٧٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٣٤.

(٧١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، مصدر سابق، ص١٤٤.

(٧٢) مقررات مجلس الوزراء المنعقد في ١٤/نيسان/١٩٢٣م.

(٧٣) مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢–١٩٦٧، مصدر سابق، ص٥٧.

(٧٤) وثائق البلاط الملكي، رقم الملف د/٤، ت/١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٤ (المطبوعات والصحف).

(٧٥) د. فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، مصدر سابق، ص٤١ و ٤٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٧٧) خليل كنّة، العراق أمسه وغده، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٦٦م، ص٣٥.

(٧٨) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص٢٢١.

(٧٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٤٦.

(٨٠) جريدة الاستقلال، العدد (٤١٧)، الصادر في ٨/آب/١٩٢٤م.

(٨١) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص٢٢٢.

(٨٢) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي في العراق، مصدر سابق، ص٨٧.

مصادر البحث

أولاً– الوثائق والمقررات:

١.مقررات دار الاعتماد البريطاني، الإدارة العامة في العراق بين عامي ١٩٢١–١٩٢٢م.

٢.مقررات مجلس الوزراء الصادرة في ٢/تموز، وفي شهر كانون الأول/١٩٢٢.

٣.مقررات مجلس الوزراء المنعقد في ١٤/نيسان/١٩٢٣م.

٤.مقررات مجلس الوزراء المنعقد في ١٨/تشرين الثاني/١٩٢٢.

٥.مقررات مجلس الوزراء لشهر آذار/ ١٩٢٣م.

٦.مقررات مجلس الوزراء لشهر تموز/ ١٩٢٢.

٧.مقررات مجلس الوزراء لشهر تموز/ ١٩٢٣.

٨.مقررات مجلس الوزراء لشهر كانون الأول/١٩٢٢.

٩.وثائق البلاط الملكي، ت/١١٩١، رقم الملف/ د/١٢ (نظام التفتيش الإداري).
١٠.وثائق البلاط الملكي، ت/٨٠٨، رقم الملف/ة/١/٤ (مشكلة الموصل)، بغداد مركز البحوث والوثائق.
١١.وثائق البلاط الملكي، ت/٨١٠، رقم الملف/ة/١/٤ (قضية الموصل)، بغداد، مركز البحوث والدراسات.
١٢.وثائق البلاط الملكي، ت/٨٨٦، رقم الملف: ٣/٦/٥، اتفاقية بحرة والمحمرة، بغداد، مركز البحوث والوثائق.
١٣.وثائق البلاط الملكي، رقم الملف د/٤، ت/١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٤ (المطبوعات والصحف).

ثانياً– الكتب:

١.أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٠م.
٢.باقر أمين الورد، حوادث بغداد في ١٢ قرن، طبع الدار العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م.
٣.تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
٤.توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التأريخ، الناشر: رياض الريس، لندن، ١٩٩٠م.
٥.العقيد جيرالد دي نموري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة: سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، العراق.
٦.د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، شركة المعارف للمطبوعات، ط٢، بيروت، لبنان.
٧.د. حميد مجيد هدو، موسوعة أعلام العرب، ج١، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٨.حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، مطبعة الغدير، طهران، إيران، ط١.
٩.خليل كنّة، العراق أمسه وغده، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٦٦م.
١٠.خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة دار الهلال، بغداد، العراق.
١١.رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب (حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بغداد، العراق.
١٢.عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، مطبعة العاني، ط٣، بغداد، العراق، ١٩٦٧.
١٣.عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٧٥م.
١٤.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٥م.
١٥.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مقررات مجلس الوزراء لشهر حزيران/١٩٢٢.
١٦.عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الرشاد، بغداد، العراق، ١٩٦٣م.
١٧.عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
١٨.العراق في رسائل المس بيل، ترجمة: جعفر الخياط، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، العراق، ١٩٧٧م.
١٩.علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق.
٢٠.غانم محمد الحنو، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٦م.

٢١.د. فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، مطبعة السندباد، بغداد، العراق، ١٩٨٤م.
٢٢.فيليب ويلارد إيرلاند، العراق، دراسة في تطور السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار البيضاء، بيروت، لبنان، ١٩٤٩م.
٢٣.د. مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨م)، دار الحكمة، ط٢، لندن، بريطانيا، ٢٠١٣م.
٢٤.محمد علي كمال الدين، معلومات ومشاهد في الثورة العراقية الكبرى، مطبعة التضامن، بغداد، العراق، ١٩٧١م.
٢٥.د. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، طبع وزارة الإعلام، بغداد، العراق، ١٩٧٦م.
٢٦.د. مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، منشورات الدار العربية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
٢٧.ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٧٥.
٢٨.د. وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، مطبعة إشبيلية، بغداد، العراق.

ثالثاً– الصحف والمجلات:

١.جريدة الاستقلال، العدد (٢٢٥)، الصادر في ١١/أيلول/١٩٢٣م.
٢.جريدة الاستقلال، العدد (٤١٧)، الصادر في ٨/آب/١٩٢٤م.
٣.جريدة العالم العربي، الصادرة بتاريخ ٢٤/تشرين الأول/١٩٢٢م.
٤.جريدة العالم العربي، العدد (٥٦)، الصادر في ١/حزيران/١٩٢٤م.
٥.جريدة العراق، العدد (٧٦٧) الصادر في ٢٤/تشرين الثاني/١٩٢٢.
٦.جريدة العراق، بعددها المرقم (٧٣٢) والصادر في ١٤/تشرين الأول/١٩٢٢.
٧.جريدة المفيد، الصادرة في ١٨/آب/١٩٢٢.
٨.جريدة المفيد، بعددها المرقم (٢٠) والصادر في ٤/أيار/١٩٢٢.

Research sources

First: Documents and decisions:

1- Curricula of the British Reliance House, public administration in Iraq between the years 1921-1922 AD.
2- Decisions of the Council of Ministers issued on July 2 and December 1922.
3- Decisions of the Council of Ministers held on April 14, 1923 AD.
4- Decisions of the Council of Ministers held on November 18, 1922.
5- Decisions of the Council of Ministers for the month of March 1923.
6- Decisions of the Council of Ministers for the month of July 1922.
7- Decisions of the Council of Ministers for the month of July 1923.
8- Decisions of the Council of Ministers for the month of December 1922.
9- Royal Court Documents, T/1191, File No./D/12 (Administrative Inspection System.(
10- Royal Court Documents, T/808, File No./H/4/1 (The Mosul Problem), Baghdad Research and Documentation Center.

11-Royal Court Documents, T/810, File No./H/4/1 (Mosul Case), Baghdad, Center for Research and Studies.
12-Royal Court Documents, T/886, File No.: 5/6/3, Bahra and Muhammara Agreement, Baghdad, Research and Documentation Center.
13-Royal Court Documents, File No. D/4, T/1060, 1063, 1064 (publications and newspapers.)

Second – Books:

1- Ahmed Rafiq Al-Barqawi, Political Relations between Iraq and Britain 1922-1932, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, Baghdad, Iraq, 1980 AD.
2-Baqir Amin Al-Ward, Baghdad Incidents in the 12th Century, published by Al-Dar Al-Arabiyya, Baghdad, Iraq, 1989 AD.
3- Charles Tripp, Pages from the History of Iraq, translated by: Zeina Jaber Idris, Arab House of Sciences, 1st edition, Beirut, Lebanon, 2006 AD.
4- Tawfiq Al-Suwaidi, Iraqi Faces Throughout History, Publisher: Riyad Al-Rayes, London, 1990 AD.
5- Colonel Gerald de Nemoury, Three Kings in Baghdad, translated by: Salim Taha Al-Tikriti, Al-Muthanna Library Publications, Baghdad, Iraq.
6- D. Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics, Al-Ma'arif Publications Company, 2nd edition, Beirut, Lebanon.
7- D. Hamid Majeed Hudo, Encyclopedia of Arab Notables, Part 1, 1st Edition, House of Wisdom, Baghdad, Iraq.
8-Hanna Batatu, Iraq, Book One, Al-Ghadir Press, Tehran, Iran, 1st edition.
9-Khalil Kanna, Iraq Yesterday and Tomorrow, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1966 AD.
10- Khairy Al-Omari, Political Stories from the Modern History of Iraq, Dar Al-Hilal Press, Baghdad, Iraq.
11- Raja Hussein Hosni Al-Khattab, Abd al-Rahman al-Naqib (his private life, political views, and his relationship with his contemporaries), Arab Foundation for Studies and Publishing, 1st edition, Baghdad, Iraq.
12-Abdul Rahman Al-Bazzaz, Iraq from Occupation to Independence, Al-Ani Press, 3rd edition, Baghdad, Iraq, 1967.
13-Abdul Razzaq Al-Hasani, The Modern Political History of Iraq, Al-Irfan Press, Sidon, Lebanon, 1975 AD.
14- Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Part 1, Al-Irfan Press, Sidon, Lebanon, 1965 AD.
15-Abd al-Razzaq al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Decisions of the Council of Ministers for June 1922.
16- Abdullah Fayyad, The Great Iraqi Revolution, Al-Rashad Press, Baghdad, Iraq, 1963 AD.
17-Abdul Majeed Kamel Al-Takriti, King Faisal I and his role in establishing the modern Iraqi state, Public Cultural Affairs House Press, Baghdad, Iraq.
18- Iraq in Miss Bell's Letters, Translated by: Jaafar Al-Khayyat, Publications of the Ministry of Information, Baghdad, Iraq, 1977 AD.
19-Alaa Jassim Muhammad, Jaafar al-Askari and his political and military role in the history of Iraq until 1936, Arab Vigilance Library Publications, Baghdad, Iraq.
20-Ghanem Muhammad Al-Hano, History of the Contemporary Arab World, Mosul University Press, Iraq, 1986.

21-D. Fayez Aziz Asaad, The Deviation of the Parliamentary System in Iraq, Sinbad Press, Baghdad, Iraq, 1984 AD.
22- Philip Willard Ireland, Iraq, A Study in Political Evolution, translated by: Jaafar Al-Khayyat, Dar Al-Bayda, Beirut, Lebanon, 1949 AD.
23- D. Mamoun Amin Zaki, Iraq's Prosperity Under Monarchy (1921-1958 AD), Dar Al-Hekma, 2nd edition, London, Britain, 2013 AD.
24-Muhammad Ali Kamal al-Din, Information and Scenes in the Great Iraqi Revolution, Al-Tadamon Press, Baghdad, Iraq, 1971 AD.
25-D. Muhammad Muzaffar Al-Adhami, Iraqi Constituent Assembly, printed by the Ministry of Information, Baghdad, Iraq, 1976 AD.
26-D. Malih Saleh Shukr, The History of the Iraqi Press in the Royal and Republican Era, Al-Dar Al-Arabiyya Publications, 1st edition, Beirut, Lebanon, 2010 AD.
27-Naji Shawkat, Biography and Memories of Eighty Years, Dar Al Kutub Press, Beirut, Lebanon, 1975.
28-D. Wamis Jamal Omar Nazmi, The Revolution of 1920, Seville Press, Baghdad, Iraq.

Third- Newspapers and magazines:

1- Al-Istiqlal newspaper, issue (225), issued on September 11, 1923 AD.
2- Al-Istiqlal Newspaper, Issue (417), issued on August 8, 1924 AD.
3- Al-Alam Al-Arabi newspaper, published on October 24, 1922 AD.
4- Al-Alam Al-Arabi newspaper, issue (56), issued on June 1, 1924 AD.
5- Iraq Newspaper, Issue (767) issued on November 24, 1922.
6- Al-Iraq Newspaper, issue numbered (732), issued on October 14, 1922.
7- Al-Mufid newspaper, published on August 18, 1922.
8. Al-Mufid newspaper, issue numbered (20), issued on May 4, 1922.